(١٥) ونقول الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين..

قال المؤلف –رحمه الله– (ونقول الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه، ولا نصدق كاهناً عرافاً ولا من يدعي شيء يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ولا نخوض في الله ولا نماري في دين الله).

قال الشيخ: (**ونقول الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه**) نود في هذا المقام أن نحقق قضيةً مهمة جرى عنها السؤال في ختام الدرس الماضي وهي هل يفهم من كلام الشيخ هاهنا ومن كلامه الذي مضى قريباً في مسألة الرؤية هل يفهم منه ما يدل على مذهب أهل التفويض؟

هل الشيخ –رحمه الله– ينزع إلى هذا المذهب؟

والجواب ابتداءً قبل أن نذكر هذا على التفصيل كلا بل الشيخ بريئٌ من هذا الظن وفيما أودعه في عقيدته هذه من الجمل الواضحة البينة ما يدل على تحقيقه للإثبات إثبات ما أثبت الله لنفسه أو أثبته له نبيه صلى الله عليه، لكن دعونا نسلط الضوء معشر طلبة العلم ومن بلغ على هذه القضية أعني قضية التفويض، هل التفويض هو مذهب السلف كما ادعاه بعض السابقين وادعاه بعض المعاصرين؟

بعض المتكلمين المتأخرين صوروا مذهب السلف الصالح بأنه التفويض بمعنى أن يقول قائلهم: السلف والخلف اتفقوا على أن آيات الصفات وأحاديثها ليست على ظاهرها لكن السلف اكتفوا بالتأويل الإجمالي وهو تفويض علمها إلى الله، وأما الخلف فإنهم اشتغلوا بالتأويل التفصيلي فقالوا: كل نصٍ وقع فيه اشتباه فإننا نلتمس له محملاً مناسباً نجتهد فيه ونستنبط له من المعاني المجازية ما يتفق وعظمة البارئ ولا يوقع في شيء من الاشتباه وإلا في الحقيقة فالسلف والخلف متفقون على التأويل لكن تأويل السلف تأويلٌ إجمالي لم يعين فيه المراد، وتأويل الخلف تأويلٌ تفصيلي يعين فيه المراد، هكذا وصفوا السلف بهذه التهمة المتبجحة وصوروهم بمنزلة دراويش الذين لا يقرؤون الكتاب إلا أماني يقرؤون الألفاظ ويثبتونها فقط دون أن يحققوا المعاني هكذا، وقال قائلهم: مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم، أطلقوا هذه العبارة الفجة هذه العبارة الجائرة الظالمة وقالوا مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم، من يقصدون بالسلف؟

أصحاب القرون الثلاثة المفضلة من الصحابة والتابعين وتابعيهم أئمة الحديث وأئمة الدين كالأئمة الأربعة وأئمة المحدثين البخاري والسفيانان ومسلم وغيرهم من الفقهاء والمحدثين.

والخلف من؟ هم متأخروا الأشاعرة، الأشاعرة المتأخرون ومن كان على طريقتهم هم الخلف فيقولون: طريقة السلف

هذه المادة لم تراجع على الشيخ ـ حفظه الله ـ [1]

أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم، ما طريقة السلف؟

قالوا: السلف يقرؤون النصوص المتعلقة بصفات الله من كتابٍ وسنة، ولصفاء قلوبهم وسلامة إيمانهم يسلمون ويقبلون ويمرونها دون أن يعتقدوا لها معنىً، يثبتون الألفاظ ويفوضون المعاني إلى الله ويعتقدون أنها ليست على ظاهرها هكذا جزموا وقطعوا بأن هذا مذهب السلف.

وقالوا الخلف قالوا كلا بدلاً من أن نبقي هذه النصوص بلا دلالة وربما تسلل إلى أوهام العوام بعض التمثيل والتشبيه بسبب بقائها بلا دلالة ولا معنى فإننا نجتهد في ابتكار المعاني المناسبة ونحملها عليها مع علمنا بأن هذا ليس عن رسول الله ولا عن الله ولا عن أحدٍ من الصحابة وليس عندنا أثارة من علم في نسبة ذلك إليهم لكننا نحملها محامل مجازية.

إذاً: نشأ عن ذلك طريقان سائغان عند المتكلمين طريق السلف الذي هو التفويض، وطريق الخلف الذي هو التأويل، وقال قائلهم بيته المشهور:

وكل نصٍ أوهم التشبيه ** فوضه أو أول ورم تنزيها

لا يوجد لك إلا طريقين طريق السلف التفويض، وطريقة الخلف التأويل.

وكل نصٍ أوهم التشبيه ما هي النصوص التي توهم التشبيه عندهم؟ أحاديث وآيات الصفات الخبرية والفعلية، أحاديث وآيات الوجه واليدين والعينين والساق ونحو ذلك التي تسمى خبرية، ونصوص الصفات الفعلية كالنزول والاستواء والمجيئ والفرح والإتيان والضحك والعجب وغير ذلك فيقول:

وكل نصٍ أوهم التشبيه ** فوضه أو أول ورم تنزيها

وضاع مذهب السلف بين الفريقين وصار يشار في كثير من الشروح وللأسف على أن مذهب السلف هو التفويض.

وقد عرض شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– مذهب هؤلاء المفوضة وبسطه في درء تعاقد العقل والنقل ثم ختم ذلك بقوله فتبين بذلك أن طريقة أهل التفويض الذين يزعمون الانتساب إلى السنة والسلف من شر مذاهب أهل البدع والإلحاد؛ لأن هذا سدٌ لباب العقل والنقل ولهم سلفٌ في المذاهب الكفرية السابقة وهم قومٌ يقال لهم اللاأدرية يجهلون، ولهذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم يسميان المفوضة مجهلة يقول هذا ليس بتفويض هذا تجهيل؛ لأن مؤدى هذا المذهب أنه لا النبي صلى اله ولا الصحابة ولا التابعون يعرفون معنى ما أخبر الله تعالى به عن نفسه أو أخبر عنه نبيه صلى الله عليه وسلم، مقتضى قولهم أنه لو قيل لأحدٍ من السلف المتقدمين ما استوى لقال لا أدري لا يعلم تأويله إلا الله لا يقول أن استوى بمعنى علا هكذا زعموا.

هذه المادة لم تراجع على الشيخ ـ حفظه الله ـ

لو قيل له هل يجيئ حقيقة؟ لقال لا أدري لا يعلم تأويله إلا الله وهكذا، فنحن إذا تأملنا وجدنا أن كل صفةٍ من صفات رب العالمين تتعلق بها ثلاثة أشياء: لفظ ومعنى وكيفية.

أهل السنة والجماعة يثبتون اللفظ لا يزيدون فيه ولا ينقصون ولا يتعرضون له بشيء من تحريف لا بالزيادة ولا بالنقصان ولا بتغيير الشكل ويثبتون المعنى الذي دلت عليه لغة العرب؛ لأن الله خاطب الناس بلسانٍ عربيٍ مبين وأمرهم بتعقله وأمرهم بتدبره وهذا لا يكون إلا مع إثبات المعنى.

لكن المعنى الذي يثبته أهل السنة والجماعة هو المعنى العام المشترك الذي يكون في الأذهان ويتخصص في الخارج، يعني المعنى العام كأن نقول: السمع هو إدراك الأصوات وهذا لا يقتضي تشبيهاً، البصر إدراك المبصرات هذا لا يقتضي تشبيهاً، الاستواء معناه العلو وهذا لا يقتضي تشبيهاً لأنك إذا أضفته إلى من أضيف إليه صار لائقاً به فإذا قلت سمع الله صار يليق به وإذا قلت سمع المخلوق صار يليق به، كذلك إذا قلت استواء الله صار لائقاً به وإذا قلت استواء المخلوق صار لائقاً به، فلم يقع هناك تشبيهٌ بحمد الله مع وجود إشتراكٍ في أصل المعنى الذي هو القدر المشترك الذي يوجد في الأذهان ويتخصص في الأعيان.

أما الكيفية فإن السلف يفوضونها إلى الله الكيفية لا يستطيع كائنٌ من كان أن يحكيها؛ لأن هذا أمرٌ عظيم ولهذا قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وفي الرواية الأخرى الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وهذا يحتاج إلى نوع من معرفة التسلسل التاريخي.

اعلموا يا إخوة أن القرن الأول في هذه الأمة خلا من البدع العقدية تماماً كان يوجد فيه مثلاً شيء من الخروج السياسي وغير ذلك أو بداية بدع عقدية، خلا من البدع العقدية مرادي فيما يتعلق في باب الإيمان بالله سبحانه وتعالى وأسمائه وصفاته وإلا قد وجد الخوارج ووجد الشيعة، لكن خلا من البدع العقدية في باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته؛ لأنه أعظم خط فكان مصوناً محكماً لم يتمكن أهل الأهواء والزيغ من الوصول إليه، الخوارج أتوا بتكفير مرتكب الكبيرة وما إلى ذلك من الانحرافات في أسماء الدين والإيمان، والمرجئة فعلوا ضدهم إلى آخره.

ثم القرون الثلاثة الفاضلة خلت من بدعة التفويض إذ كان المحدثون كثيرون متوافرون وكلهم على الإثبات ولم يطرأ شيء من بدعة التفويض، إنما نشأت بدعة التفويض في ما بعد لما كثر اشتغال الأمة بعلم المنطق والكلام وبعض الإشتغال بعلم الحديث والرواية والآثار وجهل صار هؤلاء المتكلمون يهرفون بما يعرفون ومالا يعرفون فوقع لبسٌ واختلاط فوجدت مقالة التفويض وصار يقال إن السلف كانوا يكتفون بالإيمان المجمل ولابد لنا من الإيمان التفصيلي.

فنقول في هذه النصوص المشتبهة المراد من كذا كذا والمراد من كذا كذا، فانتدب لهم قومٌ لهم انتماء للسلف وتعظيم وعارضوا أهل التأويل وقالوا خلاف ما ورثناه من الإثبات، ولكنهم ما فقهوا مذهب السلف كما كان عليه السلف فانقسموا إلى قسمين في التفويض، يعني يمكن أن نقول أن التفويض له نوعان:

أحد نوعيه من يقول إن نصوص الصفات من آياتٍ وأحاديث تدل على التمثيل وبالتالي فلها تأويلٌ يخالف ظاهرها لكن لا سبيل للعلم به، هذا أحد المقالتين.

المقالة الثانية لبعض المفوضة من يقول: نصوص الصفات من أحاديث وآيات على ظاهرها ولكن لا سبيل للعلم بها، سبحان الله كيف تكون على ظاهرها ولا سبيل للعلم بها!!

فهاتان مقالاتان يعبر بهما المفوضة عن مذهبهم، كلهم متفق على وجود معنىً غيبي لا يعلمه إلا الله يتعلق بالمعنى ليس الكيفية، الكيفية الجميع متفق على تفويضها، لكن الفريق الأول يعبر بأن ظاهرها يدل على التمثيل وبالتالي فهي على خلاف ظاهرها لابد من تأويلها ولها تأويل لكن هذا تأويل لا يعلمه إلا الله.

المقالة الثانية: قول من يقول: لا تجرى على ظاهرها لكن لا سبيل للعلم به، ولهذا وصف مذهبهم بالتناقض وممن كان على هذا القول الثاني أبو يعلى -رحمه الله- أحد كبار الحنابلة ولما نبت مقالته على أبي الوفاء بن عقيل تلميذه، وأبي الوفاء بن عقيل من أذكياء العالم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، نبت هذه المقالة ورأى فيها تناقضاً مال إلى الإعتزال مال إلى مذهب المعتزلة، ثم جاء من بعده ابن الجوزي -رحمه الله- وهو من كبار الحنابلة أيضاً فرأى كيف تذبذب أبو يعلى على التفويض وشيخه أبو الوفاء يميل على الإعتزال فاختار أن يكون على طريقة الأشاعرة، فصار يأخذ بطريقة التأويل الآيات المشتبهة وألف في ذلك ما ألف.

والحق أن القوم لم يدركوا ولم يعوا طريقة السلف، **فإن طريقة السلف من المحدثين على إثبات ما أثبت الله لنفسه أو أثبته له نبيه صلى الله عليه وسلم إثبات ألفاظها ومعانيها** فهم يثبتون المعاني على الوجه اللائق بالله عز وجل دون أن يلزم من إثباتهم للمعاني أي لون من ألوان التمثيل وإنما هو اشتراكٌ فقط كما أسلفنا في الأذهان.

وظل ينسب هذا القول للأسف إلى السلف حتى بات عند كثيرٍ من المتأخرين بحكمٍ مستقر بأن هذه هي طريقة السلف، وحاشا السلف عن مذهب التجهيل، وصار ذلك سبباً لرواج مذهب المتكلمين من أهل التحريف أي التأويل لماذا؟

لأن الإنسان إذا فكر ليس أمامه سوى خيارين إما أن يثبت ألفاظاً مجردةً من المعاني يتعامل معها كما يتعامل الأعجمي مع النصوص، أو يختار مذهباً يثبت معاني وإن لم تكن هي المعاني المقطوع بأنها هي المرادة لله ولكنها تكسبه معناً فأيهما يختار؟

سيختار الثاني لأنه أن يختار فهم المعنى على نحوٍ من الأنحاء خيرٌ له من أن يختار شيئاً ليس تحته طائل وليس تحته معنىً فلهذا راجع مذهب المؤولين المحرفين وصار للأسف كثير يؤلف في هذه الأشياء حتى ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في كتبه بأن عامة هذه التأويلات التي أتى بها ابن فورك وهو من الأشاعرة إنما هي مستمدة من تأويلات بشر المريسي الجهم بن صفوان كل التأويلات التي جرت هي مستمدةٌ من جذور المعطلة وإن كان هؤلاء صفاتيه في الأصل يثبتون لكنهم في هذه المشتبهات نزعوا نحو التعطيل واستمدوا هذه التأويلات المراد بكذا كذا والمراد بكذا كذا استمدوها من المعتزلة ومن الجهمية وظل هذا سارياً حتى وللأسف التاث به بعض متأخري الحنابلة، والحنابلة كانوا وإن كان هذا في جميع المذاهب ولله الحمد الحفاظ على أصول مذهب أهل السنة والجماعة لكن كان للحنابلة القدح المعلى والأكثرية في المحافظة على مذهب السلف في أبواب الاعتقاد أكثر من غيرهم.

لكن مع ذلك طالهم هذا الأثر فمن رأى في حال متأخري الحنابلة في بلاد الشام وغيرها لوجد أنهم مالوا نحو إتجاه التأويل فمن يقرأ أحياناً لمحمد بن أحمد السفاريني –رحمه الله– صاحب المنظومة المشهورة في قصيدته يجزم بأن الفرق الناجية هم أهل الأثر:

وليس هذا النص جزماً يعتبر ** في فرقةٍ إلا على أهل الأثر

لكنه حينما أتى في لوائح الأنوار البهية وصوامع الأسرار الأثرية التي شرح فيها منظومته قال إن أهل السنة قسمان: أهل الأثر وهم السلف و الأشعريون فجعلهم قسيمٌ لهم والحق واحدٌ لا يتعدد لكن ضغط الواقع والمورد المتراكم حمله على مثل هذا.

وكذا الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي –رحمه الله– ألف كتاب أقاويل الثقات في تأويل آي الصفات وغيره، كل هذا في الحقيقة بسبب التباس مذهب السلف عند كثيرٍ من المتأخرين ولا زال حتى يومنا هذا هناك من يسوق بعد اتضاح الأمور وطباعة الكتب وإبراز كلام المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم من يلتبس عليه الأمر ممن يشار إليهم بالبنان، حتى صدر في السنيات الأخيرة كتابٌ يعيد الأمر جذعاً اسمه القول التمام لأحد المعاصرين في أن التفويض مذهب السلف الكرام وهو مبنيٌ على فهمٍ خاطئ وقراءةٌ عوراء لنصوص السلف قد استصحب كاتبها فهما واعتقده ثم استقبل به هذه النصوص ففهما فهماً أعوج ومن قرأها على نورٍ من الله سبحانه وتعالى وعلى درايةٍ بالآثار أدرك بأن السلف الكرام كانوا يثبتون المعاني ويتعبدون لله عز وجل بها وحينما صاح شيخ الإسلام ابن تيمية بهم تلك الصيحة العظيمة في الفتوى الحموية وهي إن شاء الله تعالى قد تكون الرسالة القادمة في هذه الدورة المتقدمة، وألف على رأس المائة السابعة ألف الفتوى الحموية هزت الأركان وجعلت هؤلاء الوراث لمذاهب المتكلمين ينبهرون ويجدون أنفسهم أمام نصوصٍ انتزعها شيخ الإسلام ابن تيمية من كتب السلف المتقدمين يثبت فيها أن

طريقتهم هي الإثبات والإمرار مع الإقرار وليس كما يدعون من تفريغها وسلبها من المعاني فلذلك امتحنوه بسببها وجرى له فتنةٌ عظيمة بسبب هذه الفتوى الحموية، وكانت تلك الفتوى فعلاً علامة فارقة في السيرة الذاتية لشيخ الإسلام بت تيمية -رحمه الله- وأعاد إحياء مذهب السلف الصالح على أصوله الوطيدة الثابتة.

فلذلك نقول لابد من تحديد المجال الذي يكون فيه التفويض، متى نفوض؟

نفوض أيها الإخوة في حالين: الحال الأولى عند الكيفيات، فالكيفية نفوضها إلى الله عز وجل ولا يمكن لأحدٍ كائناً من كان أن يروم علم الكيفيات، فأي عقلٍ يمكن أن يكيف ما ينبغي لله عز وجل ومن ادعى حكاية كيفية صفة من صفات الله فهو كاذبٌ في نفسه ومفترٍ على غيره إن نسبه إلى أحدٍ من السلف؛ لأن التكييف ممتنعٌ عقلاً محرمٌ شرعاً، ممتنعٌ عقلاً فلا يطيق العقل أن يكيف صفات رب العالمين، محرمٌ شرعاً؛ لأن الله تعالى قال: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} [النحل: ٧٤] ، هذا هو المقام الأول وهو أن نفوض الكيفيات إلى الله عز وجل ونكلها إليه.

المقام الثاني الذي يحتاج فيه الإنسان إلى تفويض إذا اشتبه عليه نصٌ معين في وقتٍ معين فلا حرج أن يفوض ذلك إلى الله ويسأل الله تعالى أن يكشف له، وفرقٌ بين التفويض في نصٍ معين وبين أن يكون التفويض منهجاً حينما يقر الإنسان بالإثبات والإقرار والإمرار مع الإقرار فهذا منهج، يقول أنا أثبت ما أثبت الرب لنفسه وأعتقد أنه حقٌ على حقيقته أثبت اللفظ والمعنى هذا هو منهجي وبين أن يلتبس عليه حديث أو نص معين فيكل العلم إلى الله ويقول: أسأل الله أن يفتح علي فيه هذا لا حرج؛ لأن الله سبحانه وتعالى لما ذكر الراسخين في العلم قال: -{ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران: ٧] فهم يؤمنون به ويقبلون بما يدل عليه ولكنهم يسألون الله تعالى الفتح وأن يدلهم وأن يهديهم فهذا ممكن أن يعرض للإنسان، ليس فقط في مسائل الصفات بل في عموم مسائل الدين يقع لطالب العلم أحياناً نوع التباس في مسألةٍ من المسائل حتى في مسائل الفروع والأحكام وغير ذلك فيحصل عنده التباس ويقول: ما وجه كذا؟ لماذا كذا؟ يلتبس عليه.

لكن فرق ما بين المؤمن وغير المؤمن أن المؤمن يعود بالتهمة على فهمه وعقله وقصوره وينزه النص ويعظم النص ويستسلم للنص وينقاد له، والمجترئ السفيه هو الذي إذا اشتبه عليه شيء إما أن يرده ويكذبه وإما أن يحرفه ويؤوله كما يقول، أو يعتقد أو يعتبر أن التفويض منهج دائم في كل شيء.

لهذا قال الشيخ -رحمه الله- (**ونقول: الله أعلم في ما اشتبه علينا علمه**)، إذاً: الشيء الذي يشتبه علينا علمه نكله إلى الله عز وجل ونسأل الله تعالى الفتح فيه.

واعلموا أنه لا يمكن أن يقع **هذا النوع الثاني إلا من شخصٍ معين في نصٍ معين في زمنٍ معين**، انتبهوا جيداً يا إخوة، النوع الثاني من التفويض الذي يتعلق بتفويض دلالة نص لا يمكن أن يقع إلا من شخصٍ معين فلا يمكن أن

تجمع الأمة كلها على تفويض معنى نص، لا يمكن أن يرتفع العلم عن جميع الأمة في هذا، قد يرتفع عن فلان وعلان لكن يكون بيناً غير ملتبس عند غيرهم.

ثانياً: في نصٍ معين ربما التبس ذلك على ذلك الشخص المعين في نص لكن لا يلتمس في كافة الباب فإن التبس في كافة الباب عنده فهذا فسادٌ منهج في الأصل في وقتٍ معين ربما يلتبس عليه في أول عمره ومبتدأ طلبه ثم بعد ذلك يزداد علماً وإيماناً وفتحاً من الله فيزول ذلك الالتباس فهذا وارد.

إذاً: هذا هو ما يتعلق بمسألة التفويض وأحيلكم إلى كتاب **مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرضٌ ونقد** فقد جمعت أطراف هذا الموضوع ففيه فائدةٌ لمن أراد أن يتبين هذه القضية.

قال: (**ولا نصدق كاهناً ولا عرافاً ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة**) الكاهن هو من يدعي علم المغيبات وكذلك العراف من يدعي معرفة الأمور الخافيات، قال: (**ولا نصدق كاهناً ولا عرافاً**) وذلك امتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من أتى كاهناً وصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد) رواه أبو داوود.

وهذا أيها الكرام ويا أيتها الكريمات ومن بلغ من حماية الشريعة للعقول وصيانتها للضرورات الخمس التي من بينها العقل، فالشرع وبحمد الله لم يدع العقول في مهب الريح تجنح بها يمنةً ويسرة وتكفئها كما تكفئ الريح الريشة، وهذا هو ما حدثتكم عنه في مطلع هذا الدرس من ضرورة صيانة العقول وعدم الاستجابة للإشاعات والإذاعات والأراجيف إنما تستدعى العقيدة في مثل هذا إن لم تنفع صاحبها عند القيل والقال واختلاط الأقوال وغير ذلك فمتى تنفعه؟

يجب أن لا تكون العقائد مجرد متوناً تحفظ وتستشرح بل يجب أن تكون حال يعيشها صاحبها وتقوم في قلبه فإذا ظهر له شيء من هذا حكم عليه حكماً جازماً قاطعاً بأن هذا باطل، وهذا حق فكن با عبد الله على بينةٍ من ربك فلا نصدقُ كاهناً ولا عرافاً هؤلاء إنما تقوم بضاعتهم على الكذب والافتراء ويستعينون بالشياطين.

ولذلك الكفر في الكاهن والعراف يرجع إلى قضيتين: القضية الأولى الاستعانة الشركية بالجن، الثاني ادعاء علم الغيب، وكلاهما مكفر فمن استعان استعانةً شركية بالجن فلا شك أنه مشرك ولا يجوز استخباره ولا الإستعانة به ولا الذهاب إليه ولا تصديقه في خبره، ومن ادعى علم الغيب فإنه قد كفر بالله العظيم؛ لأن الله تعالى قد ظن بعلم الغيب فقال سبحانه{إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [لقمان: ٣٤]، فإذا قال هؤلاء المتهوكون أنت من برج الحمل وطالعك في هذا الشهر كذا وكذا سيقع لك حادثٌ سعيد وغير ذلك ممن يبيعون الوهم كانوا في المجلات ثم

صار لهم قنوات ومواقع ثم هؤلاء الضعفاء والسذج والسفهاء يجرون ورائهم ويبذلون لهم الأموال لقاء هذه الأوهام، هذا مما صانته الشريعة وحالة بينهم وبينه ويجب على أهل العلم والإيمان والعقيدة وطلبة العلم أن ينبهوا الناس في هذه القضايا ويحذروهم من الوقوع تحت تأثيرهم، تجد منهم من يدعي قراءة الكف سبحان الله!

ما عسى أن تكون خطوطٌ في الكف تدل على أمرٍ مستقبل أو مغيب، وبعضهم يقرأ الفنجان إلى آخر ذلك من السخافات التي كل مرة تظهر بوجهٍ جديد وصار منها ممارسات متعددة بعد هذا الانفتاح الإعلامي الذي جرى بين الناس، لابد من كشف زيفهم والنكير عليهم وأن يصاح بهم من كل جانب والحذر كل الحذر من الأصوات الرخوة إذا قال أحد ممكن ربما يثبت في التجربة طيب وإن كان قد وقع وإلى غير ذلك، هذه دعاوى توهم العقيدة وتثبط التوكل وتضعف رابطة الإيمان على الناصح لنفسه ولأمته أن لا يصغي إليها وأن ينبذها وأن يحمل الناس على التمسيك بالكتاب والتوكل على الله عز وجل {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ} [يونس: ١٠٧] لا يمكن أن يدع الله عز وجل الناس إلى هؤلاء المتاجرين يقصدوهم دون أن يفتح لهم باب رحمة، الله تعالى إنما أحالنا عليه سبحانه وتعالى لم يحلنا إلى هؤلاء أن نقصدهم ونذهب إليهم ونستخبرهم من وضع السحر من يفك السحر... إلى آخره، ما فتح الله هذا باب مع شدة الأمة إلى كشف الضر، فالله تعالى إنما جعل كشف الضر عنده {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ } [يونس: ١٠٧]فمهما ادعى هؤلاء ومهما حوقلوا ومهما طقطقوا بالمسابح وأظهروا قراءة الأوراد وغير ذلك فهم شياطين في لبوس آدميين فيجب التحذير منهم والنكير عليهم حتى لا تبقى لهم باقية.

فلا نصدق كاهناً ولا عرافاً ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة وهذه الجملة أعم فكل من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة بدعوى مثلاً العقل دل على ذلك إذا خالف الكتاب والسنة فلا ولا كرامة إذا قال هذا مقتضى السياسة فلا ولا كرامة، إذا قال هذا ناتجٌ عن الذوق والكشف والوجد فنقول لا ولا كرامة، كل شيء يخالف الكتاب والسنة فهو باطل.

أما إذا دل العقل على أمرٍ لا يخالف الكتاب والسنة فحي هلا كما مثلاً: المسائل الرياضية هندسية إلى غير ذلك هذه لا يقول أنه لا يدل عليها الكتاب والسنة؛ لأن ليس من شأن الكتاب والسنة أن يكون كتاباً في الفيزياء وفي الرياضيات وغير ذلك حتى نطلب منه دليل، إنما إذا اخذت هذه الأشياء سلاحاً يشهر في وجه دلالة الكتاب والسنة فإنها ترد ويقال الكتاب والسنة قاضٍ على كل هذه الدعاوى دعوى العقل أو الكشف أو الوجد أو الذوق أو الرأي أو السياسة أو غير ذلك من الاصطلاحات التي تخالف هذه الأصول الثلاثة وهي الكتاب والسنة والإجماع.

هذه الثلاثة أيها الكرام هي الأصول التي يلزم بها أهل السنة والجماعة جميع ما عليه الناس، أصول ثابتة ولله الحمد هي المصادر الأساسية في الاعتقاد.

الاعتقاد له ثلاثة مصادر أساسية وثلاثة مصادر ثانوية فرعية، مصادره الأساسية الثلاث الكتاب والسنة والإجماع، مصادره الثانوية العقل والفطرة والحس هذه تابعة ترفد المصادر الأساسية لكن المعول على الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

➢ ثم ختم بقول: **(ولا نخوض في الله ولا نماري في دين الله)**

لا نخوض في الله الخوض في الله مذموم والمعنى أن يتخذ هذا المقام الشريف وهذا العلم الرفيع مادةً للقيل والقال والأخذ والإعطاء وتجاذب الآراء، نقول إن ما يتعلق بالله سبحانه وتعالى بذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله إنما هو أمرٌ توقيفي ليس مجالاً للخوض والممارات بل السبيل إليه النص والدليل والهدى من الله عز وجل لا يقال هذه قضايا فلسفية ويجلس هؤلاء المتفلسفون والمتكلمون يتعاطون هذه القضايا، كان السلف يذمون الجدل والمراء.

والأصل في ذلك أن الله سبحانه وتعالى جعل من الجدل ماهو حسن وماهو مذموم فقال: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } [العنكبوت: ٤٦]، وقال: { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل: ١٢٥] فالجدل الحسن هو ما أريد به إظهار الحق بأقرب الطرق وأيسر الأسباب، والجدال المذموم هو ما كان يقصد به المغالبة والمماراة والتباهي والتلبيس وغير ذلك، وهذا موجودٌ كثير عند المتكلمين فالحذر الحذر من الخوض في الله والمراء.

وقد كان السلف –رحمهم الله– لا يجالسون هؤلاء حتى إن منهم من يقول اجلس معي أجادلك فيأبى، فليس ديننا في مزادٍ علني يخضع لآراء المتجادلين والمتناظرين هو بحمد الله وحيٌ مصون ولذلك قلنا لكم أنه لا يصح أن تسمى العقيدة الإسلامية فلسفةً ولا علم كلام ولا فكر، لا يصح أن تسمى بهذه الأسماء؛ لأن الفلسفة وعلم الكلام والفكر إنما هي نتاجٌ بشري والعقيدة وحيٌ إلا هي مصون، فهذا بحمد الله ما هدانا الله تعالى إليه ولم يزل عليه أهل السنة والجماعة منذ نبينا صلى الله عليه وسلم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

نسأل الله تعالى أن يجعلنا وإياكم منهم .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين